## فوق الطاولة

هني الحمدان

### منتجات غذائية مسرطنة!

تحذيرات وتنبيهات مستمرة من مخاطر بعض المنتجات الغذائية والعلاجية، حتى وصلت فيها المخاوف لدرجة كبرى تنبئ بالإصابة بأمراض خطرة من أهمها السرطانات القاتلة، وتكون مثل تلك التحذيرات المتكررة على محمل الجد عندما تطلقها وتؤكد آثارها منظمات دولية تعنى بالصحة والسلامة!

بين فترة وأخرى نسمع ونقرأ عن الجديد من التحذيرات التي تطلب عدم تناول أطعمة مضافة إليها بعض المواد والمنكهات وسواها، واليوم الغش يعيش في أزهى أيامه، فكل المواد والمنتجات وخاصة الغذائية يكمن الغش في ثناياها رغم كل تحذيرات وصياح الجهات الصحية حول عدم الاقتراب منها أو تناولها، لكن كل ذلك يذهب أدراج الرياح بلا فائدة أو تدخل للتقليل من مخاطرها أو التنبيه مما تتركه.

الملونات وبعض المواد الغذائية التي تسوق الغش كل يوم هي معروفة وفي متناول الجميع على مستوى الأسواق، تستخدم بشكل يومي وطبيعي في حياتنا المعيشية، ورغم كثرة الإعلانات وصيحات تجنب الغش وفحص أي مادة والمادة الأولية، إلا أن الغش موجود، وهي موجة قلق وتمضي بين أوساط المستهلكين رغم أنها تسبب وسببت أضراراً كبيرة، ومع تكرار الدعوات للتجنب لا تزال متوافرة في الأسواق، ويتم استهلاكها بطريقة عادية، وتظهر الجهات التثقيفية والصحية للتحذير من هذا المنتج أو تلك المادة الخطرة.

مؤخراً أطلقت الوكالة الدولية لبحوث السرطان تحذيراً جاء فيه أن مادة الأسبرتام، وهي إحدى المواد الأساسية شيوعاً في صناعة وإعداد مشروبات الكوكاكولا والمشروبات الغازية بمجملها، تستخدم تلك الإضافات لمواد أخرى بهذه الصناعات تلحق أضراراً بالغة وغير محمودة الجانب بصحة البشر.

مثل تحذيرات كهذه تجاه منتجات محددة وفنون الغش ببعض المواد الغذائية التي يتناولها الجميع كل يوم تعد، فرصة للتمحيص والنقاش العلمي الواقي الذي يعزز الصوابية والتعامل الإيجابي إذا ثبت بالمطلق أن مواد وإضافات كهذه تسبب السرطانات.

دور الجهات الرقابية والصحية اليوم مهم لتعزيز مراقبة كل الصناعات والمواد الداخلة فيها، ففي ظل الغلاء المستعر كثرت مخالفات المواصفات في غفلة كاملة عن مخاطرها على الصحة العامة.

المزيد من اليقظة والحرص على السلامة والصحة، فهل من خطوات وقرارات يا ترى؟

الإسراع بإنجاز نظام الحوافز للعاملين في الدولة

# عرنوس يطالب بتوسيع دائرة التعاملات الإلكترونية للإسراع بإنجاز المراسلات

## وزير التربية لـ«الوطن»: الدفع الإلكتروني أمان أكبر وتوفير الوقت والجهد

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس مجموعة من القضايا الخدمية والتنموية في القطاعات الزراعية والموارد المائية والتعليم العالي والتربية والصناعة والتحول الرقمي والدفع الإلكتروني.

ووجه رئيس مجلس الوزراء وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية للتنسيق مع الجهات المعنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل قرار استيفاء الرسوم الدراسية ومتمماتها لطلاب المعاهد العالية والخاصة ولدى المؤسسات التربوية الخاصة من خلال الحسابات المصرفية حصراً، وذلك ضمن التوجه الحكومي لتقديم التسهيلات وتبسيط الإجراءات والتوسع بتطبيق الدفع الالكتروني.

وطلب المهندس عرنوس من جميع الوزارات توسيع دائرة التعاملات والمراسلات الالكترونية بهدف السرعة في إنجاز المراسلات والحد من هدر الوقت، وأكد أهمية تعزيز عمل اللجنة الحكومية المعنية بمحاربة الفساد في مختلف القطاعات، والتركيز على معالجة واقع الأبنية الآيلة للسقوط في المناطق المنكوبة جراء الزلزال بما يضمن عدم تسببها بأي أضرار مستقبلاً.

كما أكد مجلس الوزراء خلال جلسته أهمية وضع خطة متكاملة للحفاظ على المخزون الجوفي للمياه والحد من استنزافها بالتوازي مع اتخاذ خطوات لتحسين الواقع المائي في مختلف المناطق، وضرورة تأمين مستلزمات استمرار إيصال مياه الشرب إلى أرياف محافظتي طرطوس واللاذقية، واتخاذ كل الإجراءات الممكنة والمتاحة لتأمين مياه الشرب للمواطنين في مدينة الحسكة، في ظل استمرار المحتل التركي بقطع مياه الشرب عن المحافظة.

واطلع مجلس الوزراء على واقع التأمين على الزراعات المحمية والإجراءات المتخذة لنشر الثقافة التأمينية، وأكد أهمية تشجيع الفلاحين على التأمين على مشروعاتهم الزراعية المحمية للتخفيف من خسائرهم جراء الظروف المناخية، وتوفير بيئة عمل مستقرة ومشجعة للإنتاج الزراعي.

واعتمد المجلس مذكرة لجنة التنمية البشرية لتطوير واقع العمل في مطابع القطاع العام وتأمين متطلبات العمل من كوادر بشرية وعمالة فنية وتقديم المحفزات للعاملين في هذا القطاع ووضع خطة لتحديث التجهيزات وخطوط الإنتاج وتحسين جودة ونوعية المنتج.

وتم خلال الجلسة التأكيد على الإسراع بإنجاز نظام الحوافز للعاملين في الدولة وإيجاد الحلول التي تحسّن واقع العاملين وتحافظ على الكوادر في كل وزارة.

كما اطلع مجلس الوزراء على خطة التحول إلى الري الحديث وواقع معامل إنتاج مستلزمات هذه الصناعة ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، والتسهيلات والحوافز المقدمة للتوسع بالتحول إلى الري الحديث.

ووافق المجلس على استكمال ترميم وتحديث دار الأسد للثقافة والفنون في حماة، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

وحول التوجه لتفعيل قرار استيفاء الرسوم الدراسية للمؤسسات التربوية عن طريق الدفع الإلكتروني أكد وزير التربية دارم طباع في تصريح لـ«الوطن» أهمية العمل بالدفع الإلكتروني لأن التحول الرقمي نظام عالمي يتم العمل به باعتباره يخفف من حركة الأموال المتداولة بين الأفراد، الأمر الذي يخفف من حالات السرقة ويكون هناك أمان أكثر في التعامل من خلال الحسابات المصرفية إضافة إلى توفير الكثير من الوقت والجهد، والأهم أنه لم يعد أحد يتسلم أوراقاً نقدية وخاصة أن الكتلة المالية لم تعد صغيرة.

وبخصوص المعاهد غير المرخصة تتم متابعة الموضوع من الوزارة وهناك حملة مكثفة لإغلاقها ومن يريد الترخيص تقدم له كل التسهيلات لترخيص أي مؤسسة تعليمية وفق القانون ٥٥، مؤكداً أن المرخص منها يجب أن يلتزم بالتعليمات الصادرة عن الوزارة لجهة الدفع الإلكتروني.

في منتدى الأعمال السوري العماني

# الصقري: السلطنة على استعداد لتذليل التحديات التي تواجه مسيرة التعاون الاقتصادي

## الخليل لـ«الوطن»: لدينا فرصة كبيرة للاستثمار في قطاع الطاقة ومزايا في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية

مسقط - سيلفا رزوق
محمد منار حميجو

وزيرا الاقتصاد السوري والعماني ورؤساء الغرف العمانية خلال أعمال المنتدى (خاص الوطن)

أشاد وزير الاقتصاد العماني سعيد بن محمد الصقري في كلمة له خلال افتتاح منتدى الأعمال السوري العُماني بالعلاقات التاريخية التي تربط سورية وسلطنة عمان، والتي زادت ترسخاً بعد الزيارة التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلى سلطنة عمان ولقائه السلطان هيثم بن طارق.

ولفت الصقري إلى أن انعقاد ملتقى سيوفر فرص استثمار عديدة بين سورية وعمان وتحقيق التعاون المنشود بين البلدين والاستفادة من الإمكانيات الاستثمارية الكبرى المتاحة، كما أنه يتيح فرصاً لاستكشاف أوجه التعاون في القطاعات الجديرة بتبادل الخبرات ونقل الخبرة بالعديد من المجالات بين القطاعات المشتركة بين البلدين.

### شراكة بإمكانيات كبيرة

واعتبر الصقري أن الشراكة الاقتصادية السورية العمانية تتمتع بإمكانيات كبيرة حيث تعد شراكات القطاع الخاص محركاً أساسياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتطوير هذه العلاقات يتم من خلال تعزيز العلاقات بين مؤسسات القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية المتنوعة والقطاعات الواعدة في البلدين، مؤكداً أن سلطنة عمان على استعداد تام لتذليل جميع التحديات التي قد تواجه مسيرة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها قيادة البلدين.

### الحضور دليل اهتمام

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد سامر الخليل رأى أن الحضور الكبير من رجال الأعمال من الجانب العماني هو دليل اهتمام من الحكومة العمانية بأن يكون هناك نتائج إيجابية لهذا الملتقى.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخليل أن اللقاء رجال الأعمال بين البلدين يبني شراكات وتفاهمات في مجالات متعددة تجارية واستثمارية، مشيراً إلى إمكانية تحقق فرص وتكامل على المستوى التجاري من مقايضة المنتجات بين البلدين، والاستغناء عن تحويل الأموال، وهو أمر إيجابي.

ولفت إلى أن الفرص قائمة ومتاحة لبناء شراكات استثمارية في مجالات متعددة بداية في قطاع الزراعة ومجال الثروة الحيوانية وكذلك قطاعات أخرى ولو بأحجام متوسطة، ومن الممكن أن تتحول إلى أحجام أكبر في المستقبل، موضحاً أن سورية لديها مزايا كبيرة في هذه القطاعات وهناك اهتمام من الجانب العماني بهذا الموضوع كما أن هناك رغبة للاطلاع على قانون الاستثمار والمزايا فيه للمستثمرين، مؤكداً أن الحوارات التي تجري اليوم نتائجها مفيدة بشكل متتابع على المستوى الاقتصادي بين البلدين.

### فرص طاقة وقطاعات أخرى

وفيما يتعلق بموضوع الاستثمار في قطاع الطاقة، بين الخليل أن في سورية فرصة كبيرة للاستثمار في هذا القطاع وهناك عمل حكومي مهم في مجالات الطاقة المتعددة سواء الطاقة من المصادر التقليدية أو من المصادر المتجددة، مؤكداً أن هناك العديد من المشاريع القائمة وكذلك التي يتم العمل عليها، مضيفاً: لكن هذا لا يعني استبعاد القطاعات الأخرى التي يمكن أن تكون في المستقبل قطاعات مجدية ورابحة ومفيدة وتزيد من تعزيز التعاون بين البلدين.

وخلال كلمة له في افتتاح المنتدى قال الخليل: هدفنا تحقيق اقتصاد متطور عن طريق تحقيق تنمية شاملة، والنتائج المرجوة من الملتقى يجب أن تنصب في سياق الأولويات الوطنية لبلدينا.

ودعا القطاع الخاص العماني للاستثمار في سورية حيث هناك فرص في ظل قانون الاستثمار رقم ١٨ الذي يصب في سياق جذب الاستثمارات، كما دعا إلى تأسيس سوق واعدة للمنتجات السورية في سلطنة عمان ويمكن أن تصبح هذه السوق مركزاً لتصدير المنتجات السورية داخل السلطنة وخارجها.

### استغلال اللقاءات

من جهته، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان فيصل بن عبد الله الرواس، دعا في كلمة له مجتمع الأعمال لاغتنام فرصة الملتقى بما ينمي مشاريعهم ويعود بالنفع الجانب العماني بهذا الموضوع كما أن هناك رغبة للاطلاع على قانون الاستثمار والمزايا فيه للمستثمرين، مؤكداً أن الحوارات التي تجري اليوم نتائجها مفيدة بشكل متتابع على المستوى الاقتصادي بين البلدين.

### فرص طاقة وقطاعات أخرى

وفيما يتعلق بموضوع الاستثمار في قطاع الطاقة، بين الخليل أن في سورية فرصة كبيرة للاستثمار في هذا القطاع وهناك عمل حكومي مهم في مجالات الطاقة المتعددة سواء الطاقة من المصادر التقليدية أو من المصادر المتجددة، مؤكداً أن هناك العديد من المشاريع القائمة وكذلك التي يتم العمل عليها، مضيفاً: لكن هذا لا يعني استبعاد القطاعات الأخرى التي يمكن أن تكون في المستقبل قطاعات مجدية ورابحة ومفيدة وتزيد من تعزيز التعاون بين البلدين.

وخلال كلمة له في افتتاح المنتدى قال الخليل: هدفنا تحقيق اقتصاد متطور عن طريق تحقيق تنمية شاملة، والنتائج المرجوة من الملتقى يجب أن تنصب في سياق الأولويات الوطنية لبلدينا.

ودعا القطاع الخاص العماني للاستثمار في سورية حيث هناك فرص في ظل قانون الاستثمار رقم ١٨ الذي يصب في سياق جذب الاستثمارات، كما دعا إلى تأسيس سوق واعدة للمنتجات السورية في سلطنة عمان ويمكن أن تصبح هذه السوق مركزاً لتصدير المنتجات السورية داخل السلطنة وخارجها.

### استغلال اللقاءات

من جهته، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان فيصل بن عبد الله الرواس، وبين الرواس أنه في كلا البلدين هناك فرص عظيمة وكبيرة للاستثمار، موضحاً أنه من الممكن أن تكون سلطنة عمان سوقاً ومركزاً للمنتجات السورية المتميزة مضيفاً بأنه في سورية هناك الكثير من القطاعات التي يمكن أن يستثمر فيها الجانب العماني، لافتاً إلى أن هناك الكثير من المجالات والقطاعات التي نستهدفها وخصوصاً أن المنتجات والصناعات السورية متميزة، ورجال الأعمال العمانيون مطلعون على هذه المنتجات.

### رغبة عمانية واضحة

رئيس مجلس الأعمال السوري العماني وسيم القطان لفت في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الحضور الكبير واللافت من رجال الأعمال العمانيين للملتقى يدل على رغبة الجانب العماني في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وقال: نرغب بإقامة شراكة بين رجال الأعمال في البلدين لمشاريع زراعية وصناعة وسياحية في سورية وعمان وهناك جهد قائم لإطلاق هذه المشاريع.

وأشار القطان إلى وجود دعم رسمي عماني كبير لتطوير العلاقات الاقتصادية مبيناً أن وزير الاقتصاد العماني رحب بإقامة مشاريع عمانية في سورية أو مشاريع سورية في عمان تخدم مصالح البلدين.

وأضاف قطان: حالياً نحن بصدد عمل مشترك من خلال المقايضة بين البضائع السورية العمانية وهذا يسهل حركة نقل البضائع ولاسيما في ظل العقوبات التي تتعرض لها سورية وصعوبة تأمين القطع الأجنبي اللازم لاستيراد البضائع».

القطان بين أن الجانب السوري على استعداد لتقديم ميزات تفضيلية للعمانيين، مشيراً إلى أن الشركات الخليجية التي تريد إنشاء مشاريع في سورية ستحصل على ميزات مصرفية من المصرف المركزي السوري.

### بداية علاقات جديدة

رئيس اتحاد غرف التجارة السوري محمد أبو الهدى اللحام أكد أن هذا الاجتماع سوف يمهد الطريق لعمليات متبادلة بين الجانبين السوري والعماني ويذلل كل الصعوبات التي تعترض عمليات التبادل، لافتاً إلى أن هذا التبادل سيكون له نتائج إيجابية وخصوصاً أننا قادرون على التغلب على الصعوبات وأن الاتصالات بين البلدين تحسنت بشكل ملحوظ منذ فترة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف اللحام: إن هذا الملتقى هو بداية لعمل وعلاقات جديدة مع سلطنة عمان وكذلك البلدان الأخرى، لافتاً إلى أنه كانت هناك اتصالات مع غرفة تجارة عمان وحالياً بداية الاتصال الحقيقي.

### تفعيل العجلة الاقتصادية

كذلك أكد رئيس غرفة تجارة حلب عامر الحموي في تصريح لـ«الوطن» أن دور الوفد الاقتصادي السوري في سلطنة عمان هو إعادة تفعيل العجلة الاقتصادية بين البلدين.

وأعتبر الحموي أن التوجه الاستثماري العربي نحو سورية موجود ونبحث عن فرص استثمارية في عدة مجالات ولاسيما إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن للإخوة العمانيين دوراً مهماً في الاستثمار الصناعي، وتم بحث هذا الأمر مع أكثر من رجل أعمال لإعادة تفعيل مصانعنا وشركاتنا الإنتاجية وجزء كبير منها سيسهم في إعادة الإعمار وهناك معامل أخرى سيكون لها دور في إعادة تصدير المنتج السوري ولاسيما إلى الدول العربية.

الحموي بين أن هناك فرصاً استثمارية واعدة، مبدياً أمله أن يسهم ملتقى رجال الأعمال بتوضيح دور الاقتصاد السوري الذي يعود مجدداً والذي يشكل بيئة خصبة للاستثمار، مؤكداً أن زيارة رجال الأعمال لسلطنة عمان يمكن اعتبارها زيارة لوضع حجر أساس التعاون الاقتصادي بين البلدين وأضاف: اليوم سورية عادت للعمل العربي المشترك، والاستثمار مهم جداً ولاسيما في حلب التي تعد بيئة خصبة للاستثمار وبيئة قادرة على إعادة تفعيل عجلة الاقتصاد السوري ولاسيما في القطاع الإنتاجي وإعادة تصدير المنتج السوري لجميع البلدان.

### سياحة وتبادل تجاري

سلطان الغيثي المدير التنفيذي لمؤسسة الزبير العمانية لفت في تصريح لـ«الوطن» إلى أن المجالات المطروحة الآن هي التوجه نحو الجانب السياحي أو جانب التبادل التجاري واليوم هناك سعي لخلق الفرص سواء للاستثمار في المشاريع التجارية أو تبادل المنتجات التجارية وهذه تعد أفضل آلية في الوضع الحالي.

وأشار الغيثي إلى أن العلاقات السياسية بين البلدين قوية وهناك رغبة من رجال الأعمال العمانيين سواء في الاستثمار أو تبادل المنتجات مع سورية وأضاف: «كما نستشف هذا الأمر من رجال الأعمال السوريين حيث يسعون إلى تسويق المنتجات السورية في كامل الأراضي العمانية وكذلك تسويق المنتجات العمانية في سورية، وسورية تعد من الأسواق الكبيرة والمهمة».

بدوره أكد سفير سورية في مسقط الدكتور إدريس ميا في كلمته أن سورية تعمل بكل جدية للارتقاء بعلاقاتها الاقتصادية مع سلطنة عمان إلى مستوى العلاقات السياسية المميزة، مشدداً على ثقته بأن المنتدى سيتمخض عنه نتائج عملية تعود بالمنفعة المتبادلة على البلدين الشقيقين.

هذا ويتضمن المنتدى جلسات ثنائية ونقاشات حول سبل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دمشق ومسقط.

بعد قرار إعادة تقييم أصول الشركات وفق أسعار الصرف السائدة

# قاسم لـ«الوطن»: يظهر واقعها المالي الحقيقي ويسمح لها بالحصول على التمويل

عبد الهادي شباط

أوضح المدير العام لهيئة الأوراق والأسواق المالية عبد الرزاق قاسم لـ«الوطن»، أن إعادة تقييم أصول الشركات يحقق إظهار الواقع المالي الحقيقي للشركات التي مازالت أصولها مقومة على سعر صرف ٥٠ ليرة عند إحداث الشركة أو شرائها، في حين حالياً صرف الالتزامات (المالية) يقوم بالقيم السائدة (أسعار الصرف الحالية) وهو ما أحدث خللاً وحالة عدم توازن في القوائم المالية لهذه الشركات، إضافة إلى أن إعادة تقييم الأصول يسهم في تحفيز تحول الشركات المتضررة إلى شركات مساهمة عبر إعادة تقييم أصولها وإدخال شركاء جدد على أساس القيم الجديدة من دون الحاجة لدفع نسبة ٢٨ بالمئة ضريبية.

وأضاف قاسم: إنه في التعامل مع القطاع المصرفي يظهر أيضاً العديد من المشكلات لدى الشركات المقومة أصولها على سعر صرف قديم في عدم القدرة على الحصول على التمويل الكافي لجهة أن هذه الشركات المؤسسة قديماً على سبيل المثال في العام ٢٠٠٠ برأسمال مليار ليرة لا تسمح لها قيمة رأسمالها بالحصول على حاجتها من التمويل لأن البنوك تمول بمبالغ تتناسب مع قيم رأسمال الشركات، في حين بحال إعادة التقييم وإظهار القيم الحقيقية لأصول الشركة فإن ذلك يمنح فرصة للبنك لمنح تمويل يسد حاجة الشركة أو المنشأة بناء على القيم الحقيقية التي تظهر في قوائم الشركة المالية.

وعن بدء التوجه والتطبيق لإعادة تقييم أصول الشركات، بين أنه سيكون متاحاً مع صدور التعليمات التنفيذية التي يتم العمل عليها وبعدها يتم تقديم الطلبات من الشركات الراغبة في إعادة تقييم أصولها وتعيين مدققي حسابات ومقومين، وعلى ضوء تقرير مدقق الحسابات واعتماده.

وكان الفصل الخامس من القانون رقم /١١/ لعام ٢٠٢٣ الخاص بإندماج الشركات وتحولها إلى شركات مساهمة مغفلة ركز على إعادة تقييم الأصول الثابتة للشركات القائمة عبر المادتين ١١-١٢ حيث نصت المادة ١١ على أنه يحق لأي شركة مساهمة مغفلة ولأي شركة محدودة المسؤولية قائمة قبل تاريخ صدور هذا القانون إعادة تقييم أصولها الثابتة المادية بما فيها العقارات بما يتناسب مع قيمها الحقيقية والرائجة بتاريخ إعادة التقييم، وأنه يتم إعداد ميزانية إعادة التقييم والتصديق عليها من جهة محاسبية ذات خبرة مرخص لها بتدقيق شركات الأموال، وتُعدّ هذه الميزانية أساساً لتنفيذ أحكام هذا القانون.

وتستثنى الفروقات الإيجابية الناجمة عن إعادة التقييم من أحكام القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته وتخضع لعدة أحكام هي رسم بمعدل قدره ١ بالمئة للشركة المساهمة المغفلة العامة، ورسم بمعدل قدره ثلاثة بالمئة للشركة المساهمة المغفلة الخاصة ورسم بمعدل قدره خمسة بالمئة للشركة المحدودة المسؤولية، وأنه مع مراعاة أحكام الفقرة /١٥/ من القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته تعتمد فروقات إعادة التقييم أساساً للتكليف في حال التنازل، وإذا تم التنازل خلال فترة نفاذ أحكام هذا القانون تخضع هذه الفروقات لرسم بمعدل ٢ بالمئة للشركة المساهمة المغفلة العامة ولرسم بمعدل ٦ بالمئة للشركة المساهمة المغفلة الخاصة ولرسم بمعدل عشرة بالمئة للشركة المحدودة المسؤولية وانه لا تخضع الرسوم المنصوص عليها في البنود /١-٢-٣-٤/ من هذه الفقرة إلى أي ضرائب ورسوم أخرى ويخفض مقدار الرسم المنصوص عليه في البند /٤/ من هذه الفقرة بنسبة ٥٠ بالمئة إذا كان التنازل بين الأصول والفروع والأزواج وتعالج أعباء الاهتلاك بعد إعادة التقييم لأغراض ضريبية بحيث تقبل حساب استهلاك الموجودات الثابتة والمعاد تقييمها وفق القيم الجديدة باستثناء العقارات، ويخفض مقدار رسم الطابع المنصوص عليه بالمرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته المقرر على عقود تعديل الشركات والوثائق كافة المتعلقة بهذا التعديل والناجمة عن إعادة التقييم إذا تم إجراؤها خلال فترة سريان هذا القانون بنسبة ٥٠ بالمئة وتُعد ميزانية إعادة التقييم المعتمدة وفق أحكام هذا القانون أساساً لتكليف السنوات اللاحقة ولا ترد الرسوم المسددة عن عملية إعادة التقييم في حال تكول المكلف عنها.

بينما نصت المادة ١٢ أنه على المكلف تقديم طلب إعادة التقييم إلى الدوائر المالية مرفقاً به الميزانية الختامية المقدمة للدوائر المالية قبل إعادة التقييم وميزانية إعادة التقييم، ويتم تسديد الرسم الواجب بموجب أحكام الفقرة /ج/ من المادة /١١/ من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الطلب في الدوائر المالية، وفي حال التأخر عن التسديد خلال المدة المذكورة يخضع لأحكام المادة /١٠٧/ من القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته، ويحصّل المبلغ وفق أحكام قانون جباية الأموال العامة.

**الرواس لـ«الوطن»:**
من الممكن أن تكون السلطنة سوقاً ومركزاً للمنتجات السورية المتميزة

**قطان لـ«الوطن»:**
نحن بصدد عمل مشترك لمقايضة بين البضائع السورية والعمانية

**اللحام لـ«الوطن»:**
دائماً هناك اتصالات مع غرفة تجارة عمان واليوم بدء الاتصال الحقيقي